

المغامرة التركية في سوريا تتيح الفرصة لداعش للعودة إلى أوروبا

جدل أميركي أوروبي بشأن التعامل مع الجهاديين الأوروبيين في سجون الأكراد

منذ أن أطلقت أنقرة هجوما في 9 أكتوبر ضد المقاتلين الأكراد في سوريا، يتخوف الأوروبيون الذين شهدوا سلسلة اعتداءات جهادية دامية في السنوات الماضية في باريس وبرلين من فرار الجهاديين المحتجزين لدى الأكراد والبالغ عددهم 12 ألفا بينهم 2500 إلى ثلاثة آلاف أجنبي.

باريس - يشتعل نقاش حاد خرجت بعض أراضه إلى العلن بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول الآليات الأنجع للتعامل مع مشكلة الآلاف من مقاتلي داعش الذين تعتقلهم قوات سوريا الديمقراطية في سجونها شرق الغرات في سوريا.

ويودر الجدل حول كيفية التعاطي مع ما كرر الرئيس الأميركي دونالد ترامب طلبة من البلدان الأوروبية لاستعادة مقاتلي التنظيم الإرهابي المنحدرين منها ويحملون جنسياتها. ويُقابل الطلب الأميركي بتخطيط أوروبي يُشغل نقاشا قانونيا وسياسيا وأخلاقيا داخل البلدان المعنية. فإذا نجح مقاتلو داعش في الفرار من السجون وإذا ساعدوا التنظيم على تجديد شبكاته، فسيكون خطر وقوع هجوم إرهابي في المستقبل أكبر في أوروبا من الولايات المتحدة.

إذا نجح مقاتلو داعش في الفرار من السجون وإذا ساعدوا التنظيم على تجديد شبكاته، سيكون خطر وقوع هجوم إرهابي في المستقبل أكبر في أوروبا منه في الولايات المتحدة

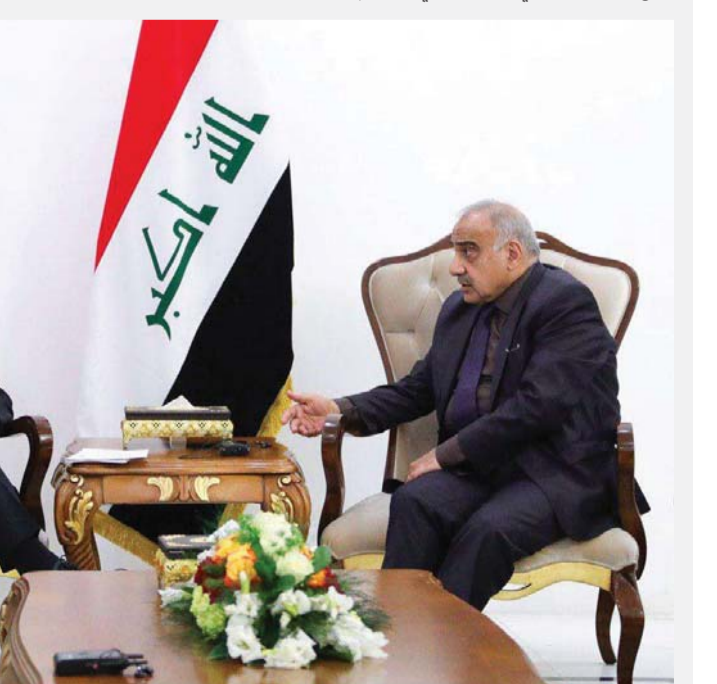
وعلى الرغم من أن كثيرا من الدول الأوروبية، وفي مقدمها فرنسا وألمانيا وبريطانيا، قد سمحت بعودة العشرات من المقاتلين الأوروبيين مع عائلاتهم إلى بلدانهم داخل الاتحاد الأوروبي في مرحلة أولى، إلا أنه، وبعد تقارير أصدرتها الأجهزة الأمنية الأوروبية، عادت تلك البلدان إلى إقفال الأبواب أمام عودة الدواعش، بسبب ما قيل إنها تمثل خطرا حقيقيا على الأمن الداخلي لتلك الدول.

وكانت أجهزة الأمن المتخصصة في شؤون الإرهاب المشتغلة على تنظيم داعش قد حذرت من أن عودة المقاتلين، حتى من يدعي منهم الندم والتوبة، تمثل خطرا كامنا، خصوصا أنه

لودريان يبحث في بغداد إمكانية نقل الجهاديين الأجانب من سوريا

العراق يخشى من أن تعيد الفوضى في سوريا داعش إليه

بغداد - يبحث وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الخميس في بغداد إمكانية نقل ومحاكمة الجهاديين الأجانب، بمن فيهم 600 فرنسي محتجزين لدى الأكراد في شمال شرق سوريا حيث تشن تركيا هجوما أثار مخاوف من احتمال "تفرقهم". واجتمع لودريان مع نظيره العراقي محمد علي الحكيم



قلق متبادل مما ستفقد به المغامرة التركية



قنابل موقوتة قد تطال شظاياها أوروبا

كهدا سيطلب توأصلا أوروبا مع إيران قد يتعارض مع التوجهات الأميركية العقابية ضد نظام الجمهورية الإسلامية. غير أن ناشطين في حقوق الإنسان في أوروبا يطالبون بأن تتحمل الدول الأوروبية مسؤولية كاملة في تسلط الضوء على هذه الحقبة التي يشته بان قرارا سياسيا أوروبيا كان يرعى قيام المقاتلين الأوروبيين للالتحاق بصوف داعش. بالمقابل يلاحظ المراقبون غياب وعجز الحكومة العراقية عن المطالبة بالكشف عن الجوانب الخفية داخل هذا الملف والتي من خلاله ساهمت بلدان العالم، خصوصا تلك الأوروبية في تدمير العراق وارتكاب جرائم حرب استهدفت مواطنيه.

لكن المسألة ليست تقنية قانونية فقط، بل إن لهذه المقاربة محددات سياسية هي التي تؤثر مباشرة على رؤية بغداد. وما تملكه الولايات المتحدة من نفوذ داخل الصف الحاكم في العراق قد يدفع ببغداد إلى رفض المقاربة التي يحملها وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان إلى بغداد، وذلك استجابة للضغوط التي تمارسها الإدارة الأميركية على الأوروبيين لاستعادة داعشيينهم ومحاكمتهم داخل أوروبا.

وهناك جانب آخر في مسألة العلاقات الدولية يتعلق بالنفوذ الواسع الذي تملكه إيران في بغداد، على نحو لن يتيح للحكومة العراقية اتخاذ قرار في هذا الشأن دون دعم طهران للمقاربة الأوروبية. وتخلص المصادر إلى أن أمرا

سورية، تعمل فرنسا على مقاربة أوروبية مفادها إنقاذ العراق بنقل معتقلي داعش إلى السجون العراقية على أن تجري محاكمتهم وفق القوانين العراقية أو وفق قوانين مختلطة عراقية دولية تتعامل مع هذه السابقة التاريخية في التعامل مع حالات الإرهاب في العالم.

غير أن المنطق الأوروبي يواجهه مجموعة من المعوقات. أولها أن العراق قد يرفض إعادة تصدير المعتضلة إلى أراضيه بعد سنوات صعبة قاتل فيها العراقيون للقضاء على تنظيم داعش الذي أعلن عن "دولته" التي "تتمدد" من الموصل في العراق، وتتساءل أوساط عراقية عن حصافة استيراد مجرمين من خارج البلاد لمحاكمتهم على جرم أقره في دول أخرى.

الإرهاب في أوروبا والدفع بها باتجاه مناطق الصراع في العالم. ويسعى الأوروبيون من خلال التحرك الفرنسي إلى إيجاد سبل خلاقة جديدة للتعامل مع مشكلة الداعشيين في الشرق الأوسط على نحو يتسق مع مبادئ العدالة والقانون الدولي، دون الحاجة إلى عودتهم إلى دولهم الأصل.

وتحاول باريس العمل على إقامة محاكم في المنطقة يشارك بها قضاة دوليون تعمل على محاكمة الإرهابيين في البلدان التي ارتكبوا بها إرهابهم. وفيما لا يتبع الوضع السوري، لاسيما في ظل موقف دولي يرفض تعويم نظام الرئيس بشار الأسد وفي ظل الوضع الأمني والعسكري المعقد والمتفجر في هذا البلد، تسليم الدواعش في سوريا إلى محاكم

إعادة تجميع قوتهم ودعا الولايات المتحدة والدول الأوروبية الأخرى إلى زيادة الضغط على أنقرة حتى تنتهي عملياتها العسكرية. صالح الوضع في شمال سوريا وسبل منع المسلحين الإسلاميين من الاستفادة من الفوضى القائمة هناك مع مسؤول أميركي كان يزور البلاد.

وانتشرت موجة من المخاوف في العراق، حيث يخشى العراقيون آثار العملية العسكرية التركية الموجهة ضد المقاتلين الأكراد في سوريا المجاورة للإرهابيين الأسرى المنتمين إلى جماعة الدولة الإسلامية من الهروب من مراكز الاحتجاز التي يديرها المقاتلون الأكراد السوريون.

وتتبع عددا معينا من المبادئ القضائية. وسبق أن أصدر العراق، الذي يأتي بين الدول الخمس في العالم التي تصدر أكبر عدد من أحكام الإعدام، أحكاما على أكثر من 500 أجنبي من تنظيم الدولة الإسلامية من رجال ونساء، بينها المئات بالإعدام، لكن لم ينفذ أي حكم حتى الآن. وكان العراق عرض في إبريل أن يحاكم كل الجهاديين الأجانب المحتجزين في سوريا مقابل ملياري دولار. وتسارعت المحادثات مع إطلاق العملية التركية ضد وحدات حماية الشعب الكردية التي تحتجز الجهاديين ثم مع انتشار قوات النظام السوري في مناطق كردية.

ويخشى العراق بدوره من تداعيات العملية العسكرية التركية في شمال سوريا. وأشار وزير الدفاع العراقي نجاح الشمري إلى قدرة تنظيم الدولة الإسلامية على استغلال الفوضى لزعزعة استقرار العراق، خاصة بعد أن تاكد فرار عدد من المسلحين من أماكن احتجازهم في سوريا وتوجههم إلى بلاده.

وقال وزير الدفاع إن على الحكومة العراقية التحرك بسرعة لإغلاق المعابر غير القانونية الموجودة بين العراق وسوريا. لكنه لم يتطرق إلى التفاصيل ولم يحدد عدد الأفراد الذين نجحوا في عبور الحدود إلى داخل العراق. لكنه أضاف أن الوحدات تكنت من اعتقال البعض منهم إلا أن الآخرين تمكنوا من الفرار.

وأعلن الأربعاء، مسؤول من منظمة بلجيكية مختصة في تقييم التهديدات الإرهابية عن فرار فردين على الأقل من المسلحين البلجيكين من مركز الاحتجاز في سوريا. وأخبر رئيس جهاز التنسيق البلجيكي لتحليل التهديدات الإرهابية، بول فان تيغشيلد، للجنة البرلمانية "كان 5 مقاتلين إرهابيين أجانب (3 نساء ورجلان) قابعين في المعسكرات والسجون (...) ولم يعودوا إلى هناك".

في نفس اليوم، حث الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على اعتقال المقاتلين الأجانب المنتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية الذين قد يفرون من مراكز الاعتقال السورية ويذهبون إلى العراق، ومحاكمتهم هناك.

وأصر ماكرون على قدرة هجوم تركيا على مساعدة جماعة داعش في